شبكة المعلومات الجامعية

# بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

# شبكة المعلومات الجامعية

# التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

# جامعة عين شمس

## التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

## قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

## يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

# بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

# بالرسالة صفحات

# لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

B 16435

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

٨٧

# النظام السياسى فى ليبيا فى الفترة ما بين ٥١ - ١٩٦٩ م

بحث مقدم

لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية

اعداد : مالك محمد عبيد أبو شهيوة

١٢٢

إشراف

الأستاذ الدكتور محمود خيرى عيسى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الدكتور فاروق يوسف مدرس بقسم العلوم السياسية

يوليو ١٩٧٧

## الاهـــــــــــداء

الى كل مواطن شريف ... قدم أو يقدم قطره عرق

في سبيل بنـاء ليبيـا الحمـراء ...

## شكـــر وعرفـــــان

يشرفـنى ان اعـبر عن خالـص شكـرى وتقد يـرى لا ستـاذى الدكتور محمـــــود خيرى عيسـى عميـد كليـة الاقتصاد والعلوم السياسيـة جامعة القاهـرة الـــذى اشـرف على هذه الدراسـة وأعطاهـا الكثـير من وقتـه وخبرتـه فكان لـه الفضـــل فيمـا أنتهـت اليـــه .

وأقـد ر بامتينا ن لاحد لـه فضل الدكتـور فاروق يوسف المشرف المساعـــد على أرشاداتـه التي اعانـتني في التركـيز على ناحيـة أو أخرى بحيث ذلـــــل لـى جميع السبـل اثنـاء البحث والمراجع .

كذلك أود أن أتقـدم بالشكـر الى الاخوة الاصدقاء الذين زودونى بكتـــب ومذكـرات ووثائـق من مكتباتهم الخاصـة فقـد كان لكم مساعد ة هؤلاء الاخـــــوة والتسهيـلات التي قد موهـا عونا كبـيرا لـى وفـر على الكثـير من الوقت للحصـو ل على المراجـــع .

وبالشكر نتوجـه الى العاملين بمكتبـة كليـة الاقتصاد والعلوم السياسيـــة والعاملـين بمكتبـة الادعـاء العام بمحكمة الشعـب بطرابلس .

## (( فهرســـــت ))


| الموضـــــوع | الصفحـة |
|---|---|
| مقدمـــــة | |
| الفصـل الاول | ١ |
| الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قبيـل الاستقـــلال | |
| المبحث الاول : الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعية قبيل الاستقلال | ٢ |
| المبحث الثاني : النشاط السياسي والاحزاب السياسية قبيل الاستقلال | ١٦ |
| الفصـل الثانـي | ٣٥ |
| أستقـــلال ليبيـــــا | |
| المبحث الاول : أستقلال ليبيا في المؤتمرات الدولية | ٣٧ |
| المبحث الثاني : أستقلال ليبيـا في الامم المتحـدة | ٥١ |
| الفصل الثالـــث | ٦٦ |
| الدستـور الليبـــي | |
| المبحث الاول : ظـروف وضـع الدستـــور | ٦٨ |
| المبحث الثاني : الاساس الفكـري للدستـور | ٨٦ |
| الفصل الرابـــع | ٩٣ |
| السلطات العامة في الدستـــور | |
| المبحث الاول : السلطـة التنفيذيـــة | ٩٤ |
| المبحث الثاني : السلطـة التشريعيـة | ١٠٦ |
| المبحث الثالث : علاقـة السلطه التنفيذيه بالتشريعيـة | ١١٣ |
| خلاصـــــة : الدستور بين التحليل القانوني والواقع السياسي | ١١٥ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الفصل الخامس | ١١٩ |
| سيطرة الملك على السلطتين التنفيذية والتشريعية | |
| المبحث الاول : سيطرة الملك على السلطة التنفيذية | ١٢٠ |
| المبحث الثاني : سيطرة الملك على السلطة التشريعية | ١٥١ |
| الفصل السادس | ١٧٦ |
| ضعف مجلس النواب | |
| المبحث الاول : التأثير على الترشيح | ١٨١ |
| المبحث الثاني : التأثير على الانتخاب | ١٨٧ |
| الفصل السابع | ١٩٤ |
| التأثير المتبادل بين السلطة التنفيذية ومجلس النواب | |
| المبحث الاول : حل مجلس النواب | ٢٠٠ |
| المبحث الثاني : المسئولية السياسية للوزارة | ٢٠٦ |
| الفصل الثامن | ٢١٤ |
| أثر الازمات السياسية والتغيير الاجتماعي على النظام السياسي | |
| المبحث الاول : أثر الازمات السياسية على النظام السياسي | ٢١٦ |
| المبحث الثاني : أثر التغيير الاقتصادي والاجتماعي على النظام السياسي | ٢٣٢ |
| خاتمة : | ٢٤٣ |
| ملاحق : | ٢٦٢ |
| مراجع : | ٣٠٤ |

## المقدمة :

تحتل دراسة النظم السياسية مكانه كبيره بين موضوعات علم السياسة فى الفكر السياسى ، اذ أنها أحد الفروع الاساسية لهذا العلم واذا كان هذا الفرع له أهميته الخاصة فى علم السياسة فأن أبرز ما يميزه عن الفروع الاخرى ، هو أختلاف الباحثين والمعنيين به حول تحديد مفهومه ومكوناته بما يتيح المجال لاقامة نظرية عامه (١) .

ونميز فى هذه المقدمه بين مفهومين للنظم السياسيه المفهوم التقليدى ، والمفهوم الحديث ووفق لمنطق المفهوم الاول فأن النظم السياسية مرادف له للاشكال التى تمارس بها السلطة أى يقصد بالنظام السياسى شكل الحكومة لان الحكومة بالمعنى الواسع أنما هى الا ممارسه السلطة فى جماعة سياسية معينه (٢) .

ويلاحظ على تحديد النظام السياسى بهذا الشكل أن موضوعات النظم السياسية تنحصر فى الجانب الوصفى والتنظيمى للسلطة أى فى تحديد شكل الدولة ـ أتحاديه أو موحده ، وشكل الحكومة ملكية أو جمهورية أو أستقراطية أو وراثيه ، أما فيما يتعلق بأهداف السلطة ، ومجال نشاطها فأنها ليست محل أهتمام مؤيدى هذا المفهوم كما أنه ليس لها أثر فى تميز النظم السياسية المختلفة وبالتالى يصبح مجال النظم محددا يبحث فى النصوص والقواعد الدستوريه .

---

(١) أنظر حول هذا الموضوع : د . ابراهيم درويش ، النظام السياسى ( مجهول الطبعة ، القاهرة : دار النهضه العربية ، ١٩٦٨ ) ، ص ١١ وما بعدها .

(٢) د . ثروت بدوى ، النظم السياسية ( الطبعة الاولى ، القاهرة : دار النهضه العربية ، ١٩٦١ ) ، ص ٤ وما بعدها .

والى وقت قريب كان هذا الاتجاه مقبولا ، نظرا للفصل المطلق الذى كان قائما بين نشاط الفرد ، والسلطة ولان مجال نشاط السلطة كان محصورا فى حدود الحفاظ على الامن الخارجى والداخلى فيها وأقرار الحريات السياسية للمواطنين وأشتراكهم فى أختيار الحكام والرقابة عليهم .

وعلى هذا الاساس فأن الاختلاف بين الانظمة السياسية لم يكن ليقارن الا على أساس أختلافها فى الحلول التى تقررها الدساتير للشكل الخارجى للسلطة العامة فى كل نظام وما يرتبط بهذا الشكل من فروق مختلفة لممارسة مظاهر الحكم (١) . أما المفهوم الحديث فقد تميز بعد أن أصبحت النظم السياسية الحديثة تتدخل فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية وبهذا أصبح المفهوم الجديد لا يستند الى الجانب الوصفى فى السلطة بقدر ما يستند على مجالات نشاط هذه السلطة وبعد أن كان شكل الحكومة هو الاساس الذى يحدد نظام الدولة السياسى أصبح لا يمثل الا وجها واحدا من حقيقة النظام .

وفى ضوء ما سبق يشير الدكتور محمود خيرى عيسى الى أن ( دراسة أشكال الحكومات لا تمثل الا وجها من حقيقة النظام السياسى ، فالدراسة القانونية المجردة ، أى دراسة الدستور فى الدولة لا تعطى صورة واضحة لنظامها السياسى الذى يخضع لمجموعة كبيرة من العوامل ليس الشكل الدستورى الا جانبا منها ) (٢) .

---

(١) د . حسن الحسن ، الانظمة السياسية ( الطبعة الاولى ، بيروت : الدار اللبنانية للنشر والعلاقات العامة ، ١٩٦٧ ) ، ص ١٤ وما بعدها .

(٢) د . محمود خيرى عيسى ، النظم السياسية المقارنة ( مجهول الطبعة ، القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ ) ، ص ٤

ويعرف الدكتور فتح الله الخطيب النظام السياسي ( بأنه صورة للاتجاهات التي توجد في المجتمع لا تنحصر هذه الاتجاهات في النواحي السياسية فقط بل تتناول النواحي الاقتصادية والاجتماعية )(١) .

ووفقا لهذا المفهوم فأن تحليل أي نظام سياسي يتطلب بالاضافة الى تحليل نظام الحكم فيها تحليل القوى المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي سواء كانت قوى رسمية محدودة دستوريا أم قوى فعلية تمارس السلطة بطريقة غير مباشرة .

وتأسيسا على ما سبق قوله يمكن أن نميز بين دراسة النظم السياسية وأسلوب دراسة القانون الدستوري في النقاط التالية :

لا تقتصر دراسة النظم السياسية على التعرض للمؤسسات العامة التي يحددها الدستور . وانما التعرض لدراسة المؤسسات غير المحددة دستوريا رغم ذلك تلعب دورا واضحا في توجيه النظام السياسي وجهة معينة كالاحزاب السياسية والنقابات ... الخ . بالاضافة الى أن دراسة المؤسسات السياسية الرسمية عند تحليل النظام السياسي لا تقتصر على بحث الناحية القانونية فحسب بل السعي لمطابقة النصوص الدستورية والواقع السياسي .

وفي الختام وتأسيسا على ما سبق قوله يمكن تحديد النظام السياسي بأنه ليس هو مجموعة المؤسسات الدستورية فقط بل هو ( مجموعة الظواهر التي تكون نظاما هو في الواقع جزء من مجموع النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل ، ولما كانت الحقائق المجردة توضح لنا بأنه ليس كل شيء في واقع الحياة متعلقا بالنشاط السياسي ولكن جزء فقط من هذا النشاط في حياة الجماعة

---

(١) د . فتح الله الخطيب ، دراسات في الحكومات المقارنة ( الطبعة الاولى ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ) ، ص ١٣ .

يمكن أعتباره نشاطا سياسيا ومن ثم أعتبار النظام السياسي هو تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي وكذلك بعض العناصر الاجتماعية المتعلقة بالنظام الطبقي وبالتكتلات والجماعات المحلية وكل الذي ينتج من تداخل كل أولئك في العمليات السياسية يمكن أعتباره من النظام السياسي )(١).

وترجع الخلفية التي تكمن وراء بحث الفترة الواقعة فيما بين ١٩٥١ ـ ١٩٦٩ هي محاولة القاء الضوء على أحداث فترة زمنية معاصرة لاكتشاف وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالاضافة الى بنيانها الدستوري الذي يحدد شكل الحكم فيها ومدى ما تتركه الاحداث الداخلية من أثر على النظام السياسي في ليبيا وبمعنى أكثر وضوحا هو أعطاء صورة متكاملة بقدر المستطاع للاوضاع المختلفة في ليبيا سواء في نظام الحكم أو الممارسة السياسية وأثر البنية الاجتماعية على النظام السياسي .

وتنبع أهمية الموضوع الذي يتناوله البحث من أن النظام السياسي في ليبيا يتميز عن الانظمة السياسية في منطقة الشرق الاوسط والدول العربية بأهمية خاصة تتضح معالمها من أنه كان يعكس بشكل أكثر وضوحا النمط الفردي الذي حاولت دول الغرب أن تجعل منه نموذجا تحتذيه دول هذه المنطقة بأعتباره النموذج السياسي المثالي الذي يتلاءم مع واقعها ويمكن من خلاله تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه الدول .

---

(I) David Easton., The Political System, Alfred, A. Knoph, ( Newyork : 1960 ) , PP. 96 - 97.

وتحديدا للدوافع التي كانت وراء أختيار هذا الموضوع نحصرها في الاتي :

هو تقديم جهد علمي متواضع على جانب هام من نظام ليبيا السياسي وخاصة أن هذه الفترة لم تتناول بالدراسة الا فيما ندر ، وقد شهد النصف الاخير من عمر النظام السياسي في ليبيا في الفترة ما بين ١٩٥١ ـ ١٩٦٩ صراعا بين عقليتين عقلية قديمة أرتبطت في تفكيرها ومصيرها بدول الغرب ، وعقلية جديدة حاولت أن تعكس مدى تأثير أحداث المنطقة العربية عليها لتتفاعل معها وتساهم في عملية التغيير المطلوب ، وكذلك أن هذه الدراسة المتواضعة لعلها تمكننا من معرفة أحداث فترة زمنية معاصرة وبالتالي من معرفة أصول التجربة السياسية والعمل السياسي في ليبيا . وأخيرا أن تاريخ أي مجتمع ما هو الا سلسلة متصلة الحلقات الحاضر فيها نتاج الماضي وهو بدوره يمهد للمستقبل ويمهد له وبالتالي فأن فهمنا لمشاكل المجتمع الليبي لا يمكن أن يتم دون دراسة أصول هذه المشاكل وجذورها .

وعموما لا يعدو هذا البحث أن يكون سوى محاولة متواضعة لالقاء الضوء على طبيعة الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٦٩ ، لاكتشاف وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالاضافة الى بنيانها الدستوري الذي يحدد شكل الحكم فيها أو بمعنى آخر هو أعطاء صورة متكاملة بقدر المستطاع للاوضاع المختلفة في ليبيا سواء في نظام الحكم أو الممارسة السياسية وأنعكاس الظروف الاجتماعية على النظام السياسي ولذلك تستند دراسة النظام السياسي في ليبيا في الفترة بين ١٩٥١ ـ ١٩٦٩ الى تقسيم هذه الدراسة الى ثمانية فصول جاء تواليها كالاتي :